الخرينج يغادر إلى القاهرة للمشاركة في مراقبة انتخابات الرئاسة

يغادر البلاد اليوم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج متوجها الى القاهرة وذلك للمشاركة في انتخابات الرئاسة المصرية كعضو برلماني من قبل البرلمان العربي وذلك خلال الفترة من 26 إلى 27 من الشهر الجاري، مشاركا مع رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان ومجموعة من أعضاء البرلمان.
ومن المقرر ان يلتقي الخرينج وزملاؤه المشاركين خلال زيارتهم عددا من المسؤولين بالحكومة المصرية واللجنة العليا للانتخابات لمتابعة الاستعدادات الخاصة بمراقبة الانتخابات الرئاسية.

مبارك الخرينج

نائب رئيس مجلس الأمة يقترح تقسيط فواتير الكهرباء والماء على الأرامل والمطلقات

قدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج اقتراحا برغبة جاء فيه: تسهيلا لحياة كريمة لكثير من المواطنات الكويتيات من الأرامل والمطلقات واللاتي يقمن على تربية ابنائهن القصر، وتخفيفا للالتزامات المالية الكبيرة على عاتقهن. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:
نص الاقتراح: قيام وزارة الكهرباء والماء بتقسيط فواتير الكهرباء والماء على المواطنات الأرامل والمطلقات ومن لديهن قصر بمبلغ لا يتجاوز مائة دينار بحد أقصى.

الحويلة يطالب بتوحيد زيادة القرض الإسكاني الأخيرة لأهالي «صباح الأحمد»

د.محمد الحويلة

دعا النائب د.محمد الحويلة الى ضرورة اعادة النظر في زيادة القرض الاسكاني الاخيرة لاصحاب القسائم في مدينة صباح الأحمد، مطالبا باستثناء اهالي المدينة من التدرج في تطبيق الزيادة بسبب وصول الكثيرين منهم الى مراحل متقدمة في التشطيب، ما يحرم هؤلاء الأهالي من هذه الزيادة المستحقة لهم في الأصل، مشيرا الى ان القرض الاسكاني الاساسي لاهالي المدينة الكبيرة يعد مجحفا لان مساحة القسائم فيها 600 متر ووزارة التجارة تقدم 45 طن حديد، و100 متر مربع من الطابوق من المواد المدعومة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة تكاليف البناء عليهم بسبب عدم كفاية تلك الكميات لان كميات المواد المدعومة تقدم اساسا للقسائم ذات الـ 400 متر، داعيا الى ضرورة توحيد الزيادة الأخيرة ليستفيد منها جميع أهالي المدينة الذين اضطر بعضهم الى التقاعد، وبيع جزء من معاشه لاكمال التشطيب في القسائم وهو ما يعرض هؤلاء المواطنين لمشكلات كبيرة في المستقبل.
واشار الحويلة في تصريح صحافي الى ان مدينة صباح الأحمد تعتبر من اكبر المدن من حيث المساحة وتعداد السكان، كونها تحتوي على اكثر من 9500 وحدة سكنية، وان معاناة الاهالي ممتدة بسبب ارتفاع الاسعار لانه وفوق زيادة مساحة القسائم، فهناك مشكلات اخرى اكبر تتمثل في زيادة اجور النقل والمواد والايدي العاملة وآليات التشغيل نظرا لبعد المدينة، مشددا على ضرورة ايجاد حلول جذرية وسريعة للتخفيف عن كاهل المواطن في مسألة الارتفاع الجنوني لاسعار مواد البناء والعمالة تأتي على رأسها مسألة توحيد الزيادة الاخيرة للقرض، بعد ان بلغت كلفة التشطيبات مع الهيكل الاسود فقط والتكييف والخرسانة ما يقارب الـ 60 الف دينار، وهو اجمالي القرض الاسكاني الاساسي بعد حسم قيمة الارض منه، مبينا ان هذا الامر ترتب عليه توقف العمل في كثير من القسائم، بسبب الديون المتأخرة للمقاولين والشركات مما يهدد بان تصبح المدينة مهجورة واهلها مطاردون امام المحاكم في القريب العاجل اذا لم تتدخل الحكومة لحل المشكلة.
ولفت الى ان تقاعس وزارات الدولة ذات الصلة عن تنفيذ البنية التحتية للمدينة، ويأتي على رأس هذا الامر مماطلة وزارة الاشغال العامة في طرح طريق الوفرة الذي يعد الشريان الأساسي الذي سيربط المدينة بالعاصمة رغم انه جاهز للطرح منذ فترة وتوقف اعمال محطات الكهرباء بسبب تقاعس وزارة الكهرباء والشركات المعنية حيث تصل نسبة التأخير الى 60 ٪ ، بالاضافة الى عدم طرح وزارة الاسكان لمشاريع المحور الخدمي الرئيسي الاستثماري والتجاري ومواقع الجهات الحكومية من جامعة ومستشفى وغيره، مستغربا مثل هذه التقاعس رغم البعد الكبير للمدينة، فاين يذهب سكان المدينة اذا احتاج احدهم للعلاج اذا لم يكن هناك مستشفى؟ وكيف يتحمل الطلبة المعاناة اليومية للانتقال من المدينة الى الجامعة في الشويخ وكيفان في ظل غياب الطرق الرئيسية؟
وطالب بسرعة الانتهاء من السوق المركزي رقم واحد وتشغيله ليوفر الاحتياجات الخاصة لسكان مدينة صباح الأحمد وكذلك احتياجات العمالة الموجودة فيها.
كذلك طالب الحويلة وزير التربية ووزير التعليم العالي احمد المليفي بدمج المدارس المتوافرة الثلاث في المدينة لجميع المراحل مؤقتا، وتشغيلها في القطاع الحكومي اعتبارا من العام المقبل، وذلك لوجود اكثر من 3 آلاف طالب وطالبة بالمدينة حاليا يحتاجون الى هذه المدارس بشكل فوري، مشددا على ان مشكلات المدينة وازمتها ستكون على رأس أولوياته في الفترة المقبلة.

هنأ اليمن بعيدها الوطني

الغانم استقبل السفير الإيراني وأعضاء حملة «ناطر بيت»

رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم خلال استقباله السفير الايراني

استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في مكتبه بمجلس الامة امس اعضاء حملة «ناطر بيت» المعنية بالقضية الاسكانية.
وجرى خلال اللقاء الحديث حول الجدول الزمني للمشاريع السكنية المعلن عنها في برنامج عمل الحكومة للسنوات من 2014 الى 2017، وكذلك اهمية الاسراع في العمل على وضع حلول جذرية وفعالة لمشكلة الاسكان والخطوات التي يقوم بها مجلس الامة في هذا الشأن.
واشاد الغانم خلال اللقاء بدور الحملات الشعبية ومن ضمنها حملة «ناطر بيت» لتسليط الضوء على مشكلة الاسكان، مؤكدا اهمية دور جماعات الضغط الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني في تشكيل رأي عام ضاغط تجاه العديد من القضايا التي تهم المجتمع.
حضر اللقاء مقرر اللجنة الاسكانية البرلمانية النائب راكان النصف وعض اللجنة النائب محمد الجبري، كما استقبل الغانم السفير الايراني لدى البلاد.
كما بعث الرئيس الغانم ببرقيتي تهنئة الى رئيس مجلس النواب في الجمهورية اليمنية الشقيقة يحيى علي الراعي ورئيس مجلس الشورى عبدالرحمن علي عثمان وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادهما.

الغانم متوسطا أعضاء حملة «ناطر بيت»

الطريجي: سرقة السلاح من إدارة القوات الخاصة تحت المجهر

عبدالله الطريجي

أكد النائب عبدالله الطريجي ان حادثة سرقة السلاح من إدارة القوات الخاصة تحت المجهر ولن تمر مرور الكرام دون محاسبة المقصر وكشف ملابساتها.
وقال الطريجي في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة امس ان تكرار سرقة الأسلحة خاصة سرقات أسلحة القوات الخاصة التي دائما ما تتم بالتزامن مع سفر أحد مسؤولي الإدارة تطرح سؤالا يثير حوله الكثير من علامات الاستفهام وهو: لماذا تتمسك قيادات وزارة الداخلية بوجود هذا الشخص رغم تقاعسه والإهمال السيئ؟
وأضاف الطريجي: سبق ان نصحنا وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد مرارا وتكرارا بأن هناك من هو في إدارة القوات الخاصة لا يستحق البقاء لعدم كفاءته في هذه الإدارة المهمة وعليه استبعاده.
وأشار الطريجي الى ان استمرار سرقات الأسلحة يعكس خللا كبيرا، اضافة الى ان هناك عملا منظما لهذه السرقات الخطيرة على أمن المجتمع، مؤكدا انه بانتظار الخطوات التي سيتخذها وزير الداخلية ووجوب إصدار الوزارة بيانا يوضح ملابسات هذه السرقات.

قدم تعديلاً على قانون المطبوعات والنشر

الفضل: تدخل في حكم «المطبوع» صفحة مواقع التواصل الاجتماعي

نبيل الفضل

يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار كل من أنشأ حساباً إخبارياً أو إعلامياً دون الحصول على ترخيص من وزارتي الداخلية والإعلام

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحا بقانون بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر، وجاء في القانون ما يلي: مادة أولى: يضاف إلى المادة 2 من القانون رقم 3 لسنة 2006 المشار إليه الفقرة التالي نصها: (ويدخل في حكم المطبوع صفحة مواقع التواصل الاجتماعي والحساب الالكتروني المنشأ عليه.)
مادة ثانية: يضاف إلى المادة 21 من القانون رقم 3 لسنة 2006 المشار إليه الفقرة 11 التالي نصها: (إنشاء حساب إخباري أو إعلامي على مواقع التواصل الاجتماعي دون الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية ووزارة الإعلام وقيد بيانات هذا الحساب ومستخدمه لدى هاتين الوزارتين. ويستثنى من ذلك الحسابات الخاصة بالصحف المحلية والإلكترونية الصادرة قبل العمل بهذا القانون.)
مادة ثالثة: يضاف إلى القانون رقم 3 لسنة 2006 المشار إليه المادة (27 مكرر) ونصها الآتي: (يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار كل من أنشأ حسابا إخباريا أو إعلاميا على مواقع التواصل الاجتماعي دون الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية ووزارة الإعلام.)
مادة رابعة: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.
مادة خامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي: تحقيقا من المشرع البرلماني لتنظيم حرية الرأي والتعبير وعدم استغلال هذه الحرية للافتراءات على سمعة الافراد وغيرهم، والنيل من كرامتهم واعتبارهم، أو أن ينسب لهم أقوال أو أفعال لم تصدر عنهم، فإن المشرع ارتأى تعديل بعض أحكام القانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر.
فنصت المادة الأولى من القانون على أن يضاف إلى المادة 2 من القانون رقم 3 لسنة 2006 المشار إليه الفقرة التالي نصها: ويدخل في حكم المطبوع صفحة مواقع التواصل الاجتماعي والحساب الإلكتروني المنشأ عليه.
وهذا النص يقطع وبشكل بواضح بسريان أحكام القانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر على الحسابات التي تنشأ على مواقع التواصل الاجتماعي سواء التي ينشئها الأفراد أو غيرهم.
ونصت المادة الثانية من القانون على حكم خاص بشأن إنشاء الحسابات الإخبارية أو الإعلامية دون الحسابات الشخصية للأفراد بأن يضاف إلى المسائل المحظورة في المادة 21 من القانون رقم 3 لسنة 2006 المشار إليه الفقرة 11، حظرا جديدا بأن يحظر إنشاء حساب إخباري أو إعلامي على مواقع التواصل الاجتماعي دون الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية ووزارة الإعلام وقيد بيانات هذا الحساب ومستخدمه لدى هاتين الوزارتين، وأنه يستثنى من ذلك الحسابات الخاصة بالصحف المحلية والإلكترونية الصادرة قبل العمل بهذا القانون.
والسبب في هذا النص أن الواقع العملي يشهد ظهور حسابات إخبارية أو إعلامية تنسب للأفراد وغيرهم أقوالا أو أفعالا لم تصدر من هؤلاء الأفراد وغيرهم الذين نسبت إليهم تلك الأقوال أو الأفعال، وعلى الرغم من ذلك فإن من نسب إليه القول أو الفعل يكون عاجزا عن مقاضاة هذه الحسابات الإخبارية أو الإعلامية لعدم وجود مصدر لإنشاء تلك الحسابات ومرجعية البيانات والمسؤول عنها.
واستكمالا لغايات الحظر فإن المادة الثالثة من القانون نصت على أن يضاف إلى القانون رقم 3 لسنة 2006 المشار إليه المادة 27 مكرر بأنه: (يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار كل من أنشأ حسابا إخباريا أو إعلاميا على مواقع التواصل الاجتماعي دون الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية ووزارة الإعلام.)
وأخيرا نصت المادة الرابعة والخامسة من القانون على أحكام تنفيذية بأن يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون، وأن على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ثمّن سرعة تجاوب الوزير الخالد ورده الوافي على سؤاله البرلماني

الحريجي: نتمنى سرعة تنفيذ «الداخلية» خطتها المستقبلية لتطوير طريق السالمي

سعود الحريجي

719 حادثاً ما بين تصادم وانقلاب ودهس في طريق السالمي منذ سنة 2009

أكد مراقب مجلس الامة النائب سعود الحريجي انه وصله رد من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد على سؤال وجهه اليه حول حوادث المرور بطريق صباح السالم (السالمي) وخطة الوزارة في التقليل والحد من كثرة الحوادث على الطريق الحيوي والمهم باعتباره احد طرق السفر الرئيسية.
وقال الحريجي في تصريح صحافي: اننا نشكر الاخ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد لتجاوبه السريع مع السؤال البرلماني الذي وجهته اليه حول الحوادث على طريق السالمي وقد تضمن الرد شرحا وافيا لاجراءات الوزارة للحد من الحوادث في هذه الفترة، اضافة الى الخطة المستقبلية لتطوير الطريق بما يؤدي الى تحسينه وتقليل عدد الحوادث التي تقع عليه حفاظا على ارواح الابرياء الذين يسقطون على هذا الطريق الحيوي.
واشار الحريجي الى ان وزير الداخلية اكد في رده على ان اجمالي عدد حوادث المرور على طريق صباح السالم (السالمي) من سنة 2009 حتى تاريخ هذا السؤال بلغ 719 حادثا ما بين تصادم وانقلاب ودهس.
واضاف الحريجي: ان وزير الداخلية اوضح في رده الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لمعالجة الوضع الحالي بطريق السالمي ومنها تركيب 65 علامة مرورية ارشادية وتحذيرية واقتراح تغيير موقع الفتحة العكسية بالقرب من مخرج اسطبلات فروسية الجهراء لانها تشكل خطورة مرورية كبيرة والتنسيق مع وزارة الاشغال لرفع الرمال المتراكمة على امتداد الطريق وقامت وزارة الداخلية بمطالبة وزارة الاشغال بعمل صيانة للطريق وتم تعديل تصميمات الفتحات العكسية.
وتابع الحريجي: وتضمن رد وزير الداخلية خطة وزارته المستقبلية لتطوير طريق السالمي، حيث قامت الادارة العامة للمرور بدراسة الطريق مع الاشغال والاتفاقية الاستشارية لتطوير الطريق من خلال: رفع مستوى الطريق ليصبح طريقا سريعا من 4 حارات وان يتم عمل جسور حرة عددها 13 والغاء جميع فتحات الاستدارة، واضافة حارة رابعة لكل اتجاه لاستغلالها لحركة الشاحنات وتوفير الارتدادات الكافية لامكانية اضافة حارة او اكثر بالمستقبل والاخذ بالاعتبار عند تصميم الطريق عدم تراكم الرمال عليه برفع منسوبه وعمل سواتر زراعية او ترابية خارج حرم الطريق وحواجز معدنية او خرسانية، واخذ جميع مستلزمات السلامة المرورية وتقنيات المراقبة، وتوفير مواقف للدوريات ومراكز خاصة كل 10 كم على الاقل، وتوفير مواقف خاصة للشاحنات ومحطات اوزان لهم، وتوفير استراحات للمسافرين ومحطات وقود من خلال تصميم طريق خدمة ذي حارتين ومفصول عن الطريق الرئيسي بجزيرة وسطى، وان تكون المنحنيات ذات مجال رؤية واضح وعمل الشبك الجانبي بحيث يكون ارتفاع الحاجز لا يقل عن متر واحد واعلاه الشبك الجانبي حتى يمنع مرور الحيوانات السائبة.
واختتم الحريجي تصريحه مثمنا رد وزير الداخلية وما تضمنه من اجراءات يتم اتخاذها حاليا للتقليل من عدد الحوادث على طريق السالمي، متمنيا سرعة تنفيذ الخطة المستقبلية لتطوير الطريق حفاظا على ارواح الناس.